

REFORM OF ARABIC SYNTAX BY MAHDI AL-MAKHZUMI: FOUNDATIONS AND ASPECTS

تجديد النحو العربيّ عند مهدي المخزومي: أسسه ومظاهره

Mohd Nizwan Muslingi

(Corresponding author). Senior Lecturer, Faculty of Major Language Studies, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM). mohdnizwan@usim.edu.my

Abstract

Arabic syntax has long captivated scholars and researchers, encompassing its inception, elucidation, application, and evolution over time. However, insufficient attention has been given to the aspect of reform, particularly in recognizing the contributions of early modern Arab scholars who were not products of Western academic education. Hence, this research endeavors to illuminate the work of one such reformer, Mahdi Al-Makhzumi. Its focus lies in examining his impartial perspectives on the pivotal concepts and notable traits essential for guiding the revitalization of Arabic syntax. This study adopts a descriptive-analytical approach, scrutinizing Al-Makhzumi's contributions in this domain alongside pertinent scholarly works, within the context of linguistic and grammatical analysis. A significant revelation from this exploration is the foundational necessity for the rejuvenation of Arabic syntax, pivoting on two core tenets: firstly, the liberation from inherent flaws within the philosophical-logical method, and secondly, the imperative of defining grammatical research with a primary emphasis on the sentence and its meanings. Al-Makhzumi's assertion of the sentence as the smallest unit of meaningful speech, even in the absence of supporting parts, stands as a cornerstone of his approach to revitalizing grammar. His method also advocates simplicity by restricting focus solely on nominal and verbal sentence categories. Furthermore, it delineates that Dhammah indicates Isnad, Kasrah signifies addition, and Fathah, while not carrying any intrinsic syntactic meaning, is a favored grammatical marker within Arab linguistic conventions.

Keywords: Arabic Syntax, Mahdi Al-Makhzumi, Isnad, Reform, Sentence.

ملخص البحث

يتمتع النحو العربيّ باهتمام منقطع النظير لدى العلماء والباحثين على مر العصور بدءاً من تأسيسه وشرحه مروراً بتطبيقه وتطويره. ومع ذلك، لم يسَلط الضوء على التجديد خاصة ما أدلى به الدارسون العرب المحدثون الأوائل وهم لم يتلقوا تعاليمهم الجامعية من الغرب. ولذا، يهدف البحث إلى الكشف عن شخصية أحد هؤلاء المجددين، وهو مهدي المخزومي. ومن ثم، الوقوف على ما قدمه من آراء موضوعية تبين ما ينبغي أن يقوم عليه التجديد في النحو العربيّ من أسس ومظاهر. يتكأ البحث على المنهج

الوصفي التحليلي، باستقراء مؤلفات المخزومي في هذا المضمرة، زيادة على دراسات أخرى ذات علاقة بالموضوع، لتحليلها ومناقشتها وفقاً لمعطيات الدرس النحوي واللغوي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث أنّ تجديد النحو العربي قائم على أساسين، هما: تخليصه مما علق به من شوائب جرّها المنهج الفلسفي المنطقي العقلي للانتقال إلى المنهج الوصفي، والثاني تحديد موضوع الدرس النحوي وهو يتمحور في الجملة وما يعرض لها من معان. أما مظاهر تجديد النحو العربي عنده فتتمثل في تعريف الجملة بأنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد وإن كانت لا تحوي عناصر الإسناد. ثم معيار تحديد نوع الجملة يكون على أساس طبيعة المسند، لا نوع الكلمة المبدوء بها. وكذلك عدم الحاجة إلى تكثير أقسام الجملة، بل الاكتفاء بنوعي الجملة: الاسمية والفعلية، كما أنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علماً لشيء خاص، بل إنّها حركة خفيفة مستحبة عند العرب.

الكلمات المفتاحية: التجديد، النحو العربي، مهدي المخزومي، الجملة، الإسناد.

مقدمة

من أهم القضايا العلمية التي تجعل النحو العربي قابلاً للنقد والنقاش بدءاً من أصوله قضية التجديد. وقد يطلق على التجديد في النحو العربي مصطلحات أخرى كالإصلاح، والإحياء، والتيسير. ويراد به اصطلاحاً فكّ الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقاً بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غصاً طرياً بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية، والتقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النحو في معانيه ومراميه الأخرى^١. لعل التجديد في النحو العربي يتم بالتكامل بين ثنائية النقل والعقل حيث إنّ الأول منهما يتحقق بعودة النحوي أو الباحث في المقام الأول إلى مصادر اللغة العربية المحتجج بها (القرآن الكريم مع قراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب)، وفقه أساليبها دون فرض الحكم النحوي المسبق عليها، في حين يتطلب الثاني التخلّص من نظرية العامل النحوي أو التخفيف منها، وإحلال فكرة القرائن مكانه، والتخلّص من القياس العقلي، ومن العلل النحوية الثواني والثالث، ومنع التقدير والتأويل، والمعالجة الكلامية والمنطقية، ومن كل ما يؤدي إلى فتح الأبواب النحوية غير العملية^٢.

١ محمد حسين الصغير، ١٩٩٠، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري، بغداد: مطبعة المجمع العراقي، ص ١٠.
٢ موسلينغ، محمد نيزوان، ٢٠٢٢، التجديد في النحو العربي بين المصطلحات والمفاهيم في ضوء ثنائية النقل والعقل، وقائع إلكترونية لمؤتمر دولي للإسلام والعلوم ٢٠٢٢، ص ٧٢٥-٧٣٢.

غير أننا لو أعيد النظر في هذا الأمر لُلحِظ أنَّ التجديد في النحو العربي ليس جديدَ النشأة؛ إذ أزمة النحو العربي كانت موجودةً على وقت النحويين القدماء معاصرةً لهم ومتناثرة في كتب التراث تدعو لتجديده، وتندمّر منه ومن مسائله العويصة، حتى صار الناس يتندرون على النحويين ويسخرون منهم ومن حججهم، وضاق الشعراء-بما فيهم أبو العلاء المعري- بقيود النحو التي كَبَلَتْهم من الغلو في القياس والتعليل والتأويل. ولذا، فإن بذور التجديد قد ظهرت عند النحاة المتقدمين أنفسهم من أمثال النحاس (ت ٣٣٨هـ) في كتابه "التفاحة في النحو". فقد نادى فيه بطرد الأبواب غير العملية، ك: باب الاشتغال، وباب التنازع، وأن المضمره جَوَازاً وُجُوباً، ومسألة التقدير والتأويل^٢، واستمرت إلى ما حَقَّقَه شوقي ضيف من كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي ذهب فيه ابن مضاء إلى رفض العلل النحوية الثواني (القياسية) والثالث (الجدلية)، ولم ينسب العمل النحوي إلى الألفاظ كما زعمه النحاة، بل إلى المتكلم أي المتكلم نفسه الذي يصنع هذه الألفاظ والمعاني في الكلام. وكما أنه لم يقبل القياس (من أصول النحو) إلا القياس القائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد ما دام فيه ما يؤيِّده السماع أو النص. وأما القياس العقلي الذي يقاس أحكاماً على أحكام لنوع من المشابهة فهو-عنده-مرفوض، زيادةً على إلغاء التمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير في العبارات^٤.

وذلك ما نجده عند القدامى الذين دعوا إلى تجديد النحو العربي، مما يقودنا إلى البحث في مجهودات المحدثين في دعوتهم إلى فكرة التجديد وتبنيهم الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التجديد في النحو العربي. ولذا، نجد مجموعة ليست بقليلة من الدراسات المهمة بهذا الموضوع، وذلك دراسة يوسف محمود شاهين بعنوان "محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج". وهذه الدراسة تفيدها الفكرة بأنَّ التجديد في النحو العربي -حسب تصور هذا الباحث- ينطلق أساساً من الشعور بصعوبة المادة النحوية مما يُعرقل نَجَاح الطلاب في اكتسابها والإلمام بها. ولذا، نجده قد صَمَّ كثيراً من الجهود والمؤلفات في النحو العربي ما يمكن تدرجها ضمن مناحي تجديد النحو العربي مثل: الإطالة والتوضيح، والاختصار للتيسير، والشرح والتفصيل والنظم الشعري (بغرض حفظ القواعد)، ونشوء المصطلحات النحوية، والخلاف النحوي، ومعيار الفصاحة بين الشكل والمعنى، وقضية الرواية والقياس النحوي^٥. وكل ذلك ما يجعل مفهوم التجديد واسع الآفاق.

^٢ أحمد مختار عمر، ١٩٦٧، دعوات الإصلاح للنحو العربي، مجلة الأزهر، ٥ (٣٩)، ٣٩ ص ٥١٦؛ وفالح العجمي، ٢٠٠٤، تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام "الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم"، مؤتمر علم اللغة الثاني، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص ٥٨٨.

^٤ ابن مضاء القرطبي، ١٩٨٢، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.

^٥ يوسف محمود شاهين، ١٩٨٩، محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك.

ولا يختلف كثيراً عن ذلك ما قدّمته الدراسات الحديثة الأخرى التي تناولت هذه القضية بعناوين وأهداف ومناهج مختلفة من أمثال: "تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجاً)" لتقوى محمد حجر سبيل^٦، و"جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده" لصادق فوزي دباس^٧، و"محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)" لخالد عبد الكريم بسندي^٨، و"اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم" لأحمد الصلاحي الزهراني^٩، إضافةً إلى الكتب المتخصصة التي تشير إلى حركة تجديد النحو بما فيها كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، وكتاب "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" لمحمد أحمد عرفة" بوصفه رداً على كتاب "إحياء النحو"، وكتاب "النحو الجديد" لعبد المتعال الصعيدي. ومع كثرة هذه الدراسات، لم يكن ثمة دراسة مستفيضة تعنى بمهدي المخزومي مع أنه يعد أحد أوائل الباحثين المحدثين العرب في الدرس النحويّ، وله مؤلفات يدعو فيها إلى التجديد في النحو العربي.

بناء على ما سبق، يحاول هذا البحث الوقوف على خلفية مهدي المخزومي الشخصية ومسيرته العلمية، وعلى ما كتبه من مؤلفات نقدية تجاه النحو العربي نظرياً كانت أم تطبيقياً، بغية الكشف عن أسس ومظاهر تجديد النحو العربي عنده، مقارنةً بمن سبقه من علماء اللغة والنحو قديماً وحديثاً.

منهج البحث

يعتمد البحث بطبيعته النوعية الكيفية للوصول إلى أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع مادته من المصادر الأولية والثانوية. أما المصادر الأولية فتتمثل في مؤلفات مهدي المخزومي وهي تبث آرائه في تجديد النحو العربي خاصة كتبه الآتية: في النحو العربي نقد وتوجيه، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، وقضايا نحوية، زيادةً على الكشف عن خلفيته الشخصية والعلمية. ومصادر البحث الثانوية تقع في المقالات العلمية والرسائل الجامعية والدراسات الأخرى التي تتناول القضايا ذات العلاقة بتجديد النحو العربي في العصر الحديث. أما على مستوى التحليل فيعتمد على منهج تحليل الوثائق من خلال استخراج الأدلة من الوثائق والاعتماد عليها في التوصل إلى النتائج ومناقشتها، زيادةً على الاستعانة

^٦ تقوى محمد حجر سبيل، ٢٠١١، تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجاً) دراسة تحليلية نقدية، رسالة الدكتوراه في النحو، إشراف محمد صالح حسين ومبارك حسين نجم الدين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

^٧ صادق فوزي دباس، ٢٠٠٨، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد ١-٢، المجلد ٧، ص: ٨٦-١٠١.

^٨ خالد عبد الكريم بسندي، ٢٠٠٨، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي في جامعة الملك سعود بالرياض، العدد ٣، ص: ٥٧-٨٤.

^٩ أحمد الصلاحي الزهراني، ٢٠٠٢، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم، رسالة ماجستير في اللغة والنحو والصرف، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى.

بنموذج آري (Ary) وآخرين لعام ٢٠١٠؛ لكونه مناسباً لتحليل البيانات النوعية بما أنه يتسم بالشمول، ويحتوي على مراحل وخطوات واضحة^{١٠}.

ويتكوّن هذا النموذج من ثلاث مراحل، وهي: التنظيم والألفة، والترميز والتقليص، والتفسير والتمثيل. ففي مرحلة التنظيم والألفة، نُظّمت مادة البحث المجموعة من المصادر بعد القراءة المتأنية، لتجهيزها للخطوة بعدها التي راجع البحث فيها نشأة تفكير الأدب الإسلامي وحقيقته مراجعة دقيقة من خلال ما جمع من معلومات بغية تحويل هذه المادة إلى نص مكتوب، ومن ثم ترتيب الأفكار الأولية وتنظيم البيانات. أما المرحلة الثانية وهي الترميز والتقليص فبدأ البحث في كتابة ملاحظات تحليلية تساعد على التفكير نظرياً نتائج البحث والربط بين النتائج والإطار المفاهيمي. فتكون هذه الملاحظات تعليقات وأسئلة لما جمع من بيانات، فهي تعين على عملية ترميز تلك البيانات وتقسيمها إلى أجزاء في جملة أو فقرة، وتوضّع تسميات لهذه التقسيمات. ثم المرحلة الثالثة التي تتمثل في عملية التفسير والتمثيل، أي تفسير البيانات السابقة وفق لتقسيماتها تفسيراً علمياً موضحاً بالتمثيل إن اقتضت الحاجة.

نتائج البحث

مهدي المخزومي: خلفيته الشخصية ورحلته العلمية

ولد مهدي في مدينة النجف الأشرف سنة ١٩١٩م (قيل: ١٩١٧م) في أسرة عربية نزحت من العمارة وألقت عصا ترحالها في النجف الأشرف واتخذتها مستقراً ومقاماً. وينتسب مهدي إلى جده الأعلى فُعرف بالمخزومي. نشأ المخزومي في بيئة علمية أدبية، فوالده الشيخ صالح كان من الفقهاء وخاله الشيخ محمد حسين (١٨٧٨-١٩٣٧م) كان فقيهاً أصولياً عريضاً خطّاطاً. وانتظم المخزومي فتاناً في حلقات الدروس الدينية، ولكن الأدب كان هاجسه فانتسب إلى جمعية الرابطة العلمية الأدبية في النجف، وكانت تهدف إلى بث الروح العربية وتنمية الشعور القومي وخدمة اللغة العربية وآدابها. وقد تشرب المخزومي بمبادئ هذه الجمعية، ونهل من معناها الأدبي مستفيداً توجيهات وإرشادات الشيخ اليعقوبي والبارزين من أعضاء هذه الجمعية^{١١}.

ثم رشح المخزومي للبعثة العلمية العراقية إلى مصر سنة ١٩٣٨م، فقبل بعد اختبار اجتازه بتفوق في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول. ومن زملائه من الطلاب العراقيين في هذه الدورة المرحوم مشكور الأسدي

^{١٠} ينظر: الفقيه، أحمد حسن أحمد. ٢٠١٧، تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة، مجلة دولية للدراسات النفسية. ٣؛ وحسين والماليكي وفا، ٢٠٢٣، أسباب الاحتمالات الإعرابية في تفسير البيضاوي: سورتي البقرة وآل عمران أنموذجاً، مجلة العبقري، ٢٩ (١)، ١٤-٣٨.

^{١١} ينظر: الرشودي، عبد الحميد، ٢٠١٩. الدكتور مهدي المخزومي وجهوده في الدراسات النحوية واللغوية. <https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=21513> (تاريخ تصفح الموقع ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣).

والأستاذ محمد شيت صالح الحياوي صاحب المباحث اللغوية العديدة. وقد انتفع المخزومي من دروس ومحاضرات خيرة الأساتذة، وفي طليعتهم عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين، وإبراهيم مصطفى صاحب كتاب إحياء النحو. وقد حصل في دراسته على جوائز تشجيعية رمزية لنبوغه وتفوقه ومن هذه الجوائز ما كان هدية من الملك فاروق الأول ملك مصر الأسبق.

وبعد أن أنهى دراسته وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب، عاد إلى بغداد فنسب للتدريس في دار المعلمين الريفية، وتنقل في عدة مدارس. وبعد سنوات من مزاولة المخزومي التعليم عاد المخزومي إلى البعثة العلمية العراقية إلى مصر لمواصلة دراسته العليا والحصول على الماجستير وكان أستاذاً في هذه المرحلة الشيخ أمين الخولي وإبراهيم مصطفى فانتفع من دروس الأخير وتوجيهاته وإشرافه على رسالته عن الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه. وقد طبعت الرسالة في بغداد سنة ١٩٦٠م، ثم أعادت طبعها وزارة الثقافة والإعلام سنة ١٩٨٦م^{١٢}.

ثم أكمل المخزومي دراسته العليا للحصول على درجة الدكتوراه عن رسالته الموسومة بمدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو بإشراف الأستاذ مصطفى السقا. وقد طبعت هذه الرسالة ثلاث طبعات كانت الأولى في بغداد سنة ١٩٥٥م والثانية في القاهرة سنة ١٩٥٨م بمطبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة. وقد صدرت هذه الطبعة مصدرة بكلمة الأستاذ المشرف مصطفى إبراهيم السقا الذي تولّى تصحيح تجارب الكتاب نيابة عن مؤلفه وكان معجباً بطالبه المخزومي فقد قال في كلمته منوهاً ببحث تلميذه. وتوفي المخزومي في الخامس من شهر مارس عام ١٩٩٣.

أما مؤلفات المخزومي الأخرى التي تثبت وجوده، وفقهه النحويّ واللغويّ فهي:

١. النحو العربي: قواعد وتطبيق على ضوء المنهج العلمي الحديث - القاهرة ١٩٦٦.
٢. في النحو العربي: نقد وتوجيه - بيروت ١٩٦٤.
٣. درس النحوي في بغداد - دار الحريج - بغداد ١٩٧٥.
٤. أعلام في النحو العربي - الموسوعة الصغيرة (رقم ٦٠) بغداد ١٩٨٠.
٥. ديوان الجواهري في سبعة اجزاء جمع وتحقيق وإشراف، بالمشاركة مع الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور علي جواد الطاهر ورشيد بكتاش وزارة الإعلام (١٩٧٣-١٩٨٠).
٦. كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، بثمانية أجزاء حقّقه بالمشاركة مع الدكتور إبراهيم السامرائي. وزارة الثقافة والإعلام (١٩٨٠-١٩٨٥) طبع في دار الحرية ببغداد عدا الأول فقد طبع في الكويت.
٧. الفراهيدي: عبقرى من البصرة.

^{١٢} المرجع السابق.

أسس التجديد النحويّ عند مهدي المخزومي

تتجلّى حركة التجديد في النحو العربيّ عند مهدي المخزومي في مجموعةٍ من كتبه القيّمة نظيراً وتطبيقاً، من أهمها كتاباه: "في النحو العربيّ نقد وتوجيه" و"في النحو العربيّ قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث". ومن الملاحظ، أنه استخدم فيه مصطلحات عدة لتدلّ على مفهوم "التجديد" ذاته، وهي: إصلاح، وإحياء، وتيسير. وكان يُعدّ ما قام به إبراهيم مصطفى خيّر المحاولات في تجديد النحو العربيّ. ويقول فيه إن عمله (إبراهيم مصطفى) كان هو البادرة الأولى للعمل الجادّ في إصلاح ما أفسدته القرون^{١٣}.

ويرى المخزومي أنّ التجديد في النحو ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرضٌ جديدٌ لموضوعات النحو يُيسّر الناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقه إصلاحٌ شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل، ولن يتم هذا إلاّ بتحقيق هاتين الخطوتين اللتين تُمثّلان أسساً يقوم عليها التجديد في النحو العربيّ:

● أولاً: تخلص الدرس النحويّ مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، وهو المنهج الفلسفيّ المنطقيّ العقليّ الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل.

وتحقيقاً لهذه الخطوة، قد حاول المخزومي من خلال هذا الكتاب أن يخلص الدرس النحويّ من سيطرة المنهج الفلسفيّ عليه، وأن يسلب العامل النحويّ قدرته على العمل، لأنّ النحاة كانوا قد جعلوا من هذا المنهج منطلقاً لأعمالهم، ومن هذا العامل محوراً لدراساتهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتبعوا أنفسهم في محاولة التغلّب عليها، وأتبعوا بها الدارسين. ومن هنا، نلاحظ أن إبطال فكرة العامل منطلقاً أساسيّ في إنجاز التجديد في النحو عند المخزومي. وهو يرى أنه إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحولة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال (ليس) وأخواتها النافيات إعمالاً أفعال الكينونة، وبجمل (إنّ) وأخواتها على الفعل في الأعمال نصباً ورفعاً، والالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس، وأصروا على تطبيقها على تعريفات الموضوعات النحوية، فأوجبوا أن تكون جامعةً مانعةً، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحالٍ على أصول اللغة^{١٤}.

● ثانياً: تحديد موضوع الدرس النحويّ، وتعيين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هديّ من أمر ما يبحثون فيه. وذلك لأنّ النحاة كانوا لم يُحدّدوا موضوع دراستهم تحديداً علمياً واضحاً، مما يؤدّي إلى خلطهم في دراستهم النحوية وإهمالهم بعض موضوعات الدرس اللاصقة بالنحو ما لا ينبغي أن يهملوه،

^{١٣} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ١٥.

^{١٤} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ١٦.

كأحوال المسند إليه وأحوال المسند وكونه فعلاً أو اسماً، وأحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم وما يهدف إليه من أغراض، ثم الذكر والإضمار اللذان يعرضان لأجزاء الجملة وغيرها، مما يكشف عن أسرار التأليف، وعن حركات الكلمات ضمن الجمل، وما تتمخض عنه من دلالات. لذا، يرى المخزومي أن الدرس النحوي ينبغي أن يُعالج موضوعين مهمين دون الإفراط في واحدٍ منهما، لأنهما معاً يمثلان وحدةً دراسيةً لا تجزئةً فيها. وهذان الموضوعان:

١. الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها وطبيعتها وأجزاؤها وما يطرأ عليها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار/ذكر وإضمار.

٢. الموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامةٍ تُؤدّيها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول^{١٥}.

فعلى هذا الأساس، انتقد المخزومي أعمال النحاة وناقش أحكامهم، وعليه حاول توجيه الدرس النحوي إلى الوجهة اللغوية التي تكون أقرب إلى طبيعة اللغة. ولذا، فإنه أشار بوضوح في كتابه الآخر (قضايا نحوية) إلى المنهج الذي ينبغي أن يتبعه الدارسون في سبيل تجديد النحو العربي، وهو المنهج الوصفي. فعلى الدارس أو النحوي أن ينهج في تناول الموضوعات النحوية منهجاً لغوياً وصفيّاً يقوم على أساس من فقهٍ واعٍ لطبيعة اللغة، وفهم خاص لأساليبها لاستخلاص الأحكام النحوية. إذن، من وظيفة النحوي أن يراقب الاستعمالات، ويصف الأساليب، ويضع الأحكام التي تتعلق بالصحة والخطأ، فليس من وظيفته أن يعلل، أو يؤرخ، أو يرجع صور التعبير إلى أصول يتوهمها ثم يجعلها مناسباتاً للقياس^{١٦}.

مظاهر التجديد النحوي عند مهدي المخزومي

يمكن أن نذكر هنا أبرز مظاهر تجديد النحو عنده، إضافةً لتجديده موضوعي الدرس النحوي سابقاً، وذلك في النقاط الآتية:

١. تعريف الجملة: عرّف المخزومي الجملة بأنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبيّن المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ

^{١٥} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ١٧-١٨.

^{١٦} مهدي المخزومي، ٢٠٠٢، قضايا نحوية، ط ١، أبو ظبي: الجمع الثقافي، ص ٤١.

- هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع. فالجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يحسن السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية:
- أ. المسند إليه: المتحدث عنه، أو المني عليه.
- ب. المسند: الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه.
- ج. الإسناد: ارتباط المسند بالمسند إليه.

وأشار المخزومي في هذا المقام أيضاً إلى قضية مهمة تاريخية وهي المؤثرات إلى الإسناد في الجملة العربية، وذلك مفادها أن في العربية ليس غالباً من لفظ يدل على "الإسناد"، كما هو موجود في غيرها من اللغات الهندية الأوروبية مثل (is) في الإنجليزية. إلا أن الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالها القديمة شيئاً من هذا، مُعبراً عنه بما يأتي:

- فعل الكينونة، إلا أنه قد انقضى في الاستعمال الشائع، وبقي له آثارٌ احتفظت بها بعضُ الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة (كان) كقول الشاعر:
- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلٍ ... إِذَا تَهَبُّ شَمَّالٌ بَلِيلٌ^{١٧}

- ضمير الفصل/العماد (هو): وذلك غالباً في الجملة الاسمية التي يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة، كقولهم: محمد الشاعر. وهذه الجملة تامة تستوفي كل المتطلبات التي يقتضيها الإسناد، ولكن الأمر فيها قد يكتنفه اللبس فيظن أن (الشاعر) نعت لا مسند، فإذا جيء بهذا الضمير حيث نقول: (محمد هو الشاعر) زال اللبس، وكان الكلام نصاً في الإسناد.
- الضممة: مع ذلك، يرى المخزومي أن الجملة العربية في أكثر حالاتها تتضمن شيئاً آخر يشير إلى الإسناد دائماً، ألا وهو صوت الضمة. وقد ألحق بالمسند إليه ليكون علماً على كونه المسند إليه، وقد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائماً علم الإسناد، تلحق المسند إليه، أو صفة المسند إليه التابعة له.

^{١٧} هذا البيت منسوب لأم عقيل بن أبي طالب. انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٩٧، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ٩، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٢٢٥؛ العيني، بدر الدين محمود، ٢٠١٠، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، ج ٢، القاهرة: دار السلام، ص ٦٠١؛ ومحمد بن محمد حسن شُرَّاب، ٢٠٠٧، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، ج ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ٢٢٦.

فتوصّل المخزومي إلى أن الجملة في أقصر صُورِها هي أقل قدرٍ من الكلام يفيدُ السامعَ معنىً مستقلاً بنفسه، وإن كانت لا تحتوي العناصر المطلوبة كلّها^{١٨}.

٢. تحديد فعلية الجملة واسميتها وطبيعة كلٍّ منهما: انطلاقاً مما لاحظته المخزومي من وقوع النحاة القدماء في تحديد فعلية الجملة واسميتها، وهو قائم على التقسيم الشكليّ المحض، واعتبار الجملة الاسمية أساساً للتعبير في العربية (إذ يرى أن الفعل هو أساس التعبير لكونه كل شيء في اللغات السامية)، فقدّم المخزومي تعريفاً أو حداً جديداً لكلٍ من الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

وهذا التقسيم قائم على أساس آخر ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال، وينبغي أن يستند إلى المسند لا إلى المسند إليه، كما فعله النحاة القدماء، لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤدّيه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة^{١٩}. فالجملة الفعلية عنده هي الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدّداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأنّ الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها.

وأما الجملة الاسمية فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيه المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدّد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً. نتيجة لذلك، أنّ كلاً من قولنا: "طَلَعَ الْبَدْرُ" و "الْبَدْرُ طَلَعُ" جملةٌ فعليةٌ. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيه خلافٌ مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسميةٌ في نظر القدماء، وفعليةٌ في نظر المخزومي، لأنّه لم يطرأ عليها جديدٌ إلاّ تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيّر من طبيعة الجملة؛ لأنه إنّما قدّم للاهتمام به. فاعتبارها فعلية يجعل (البدر) فاعلاً تقدم أو تأخر، وليس بمتّنع أن يتقدم الفاعل. وفائدة القول بأن جملة (البدر طلع) فعليةٌ يُبيّنا عن المشكلات والعمليات الذهنية المعقّدة تتمثّل في التقديرات والتأويلات لا جدوى فيها، كما وقع فيها النحاة المناطقة في تقدير فاعل مضمّر في فعل (طَلَعُ) بسبب منّعهم من تقديم الفاعل على الفعل؛ إذ لا يجوز تقديم المفعول (الفاعل) على العامل (الفعل) لكون رتبة العامل قبل المفعول. وكما أنه يبعدنا عن التقدير والتأويل إذا اقترنت الجملة (البدر طلع) بأداة الشرط، لأنّ الجملة ما تزال فعليةٌ وإن تقدّم المسند إليه فيها، وإنّما سياق ملائم للشرط. فطبيعة الجملة الاسمية إذن تختلف عن طبيعة

^{١٨} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٣١-٣٣.

^{١٩} مهدي المخزومي، ١٩٦٦، في النحو العربيّ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط ١، الرياض: مصطفى البابي الحلبي، ص ٨٦.

الجملة الفعلية مما يحسن بنا أن نفرّق بين المسند إليه في الأولى والثانية، فنسمي الأول "مبتدأ" ونسمي الثاني "فاعلاً" سواء أكان الفعل فيها تقدم أم تأخر، وبُني للمعلوم أم للمجهول^{٢٠}.

٣. التسوية بين الفاعل والنائب عن الفاعل: والمعلوم أنّ المسند إليه في الجملة الفعلية عند النحاة القدماء (نوعان: ١) الفاعل، و ٢) نائب عن الفاعل. ولكن خالفهم المخزومي في ذلك بحيث قال إنّ المسند إليه في كل منهما نوعٌ واحد، وبالتالي، ينبغي أن يُوضَعَ في بابٍ واحد. وذلك لأنّ كلاهما مرفوعٌ، مسندٌ إليه، يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً. إذن، فليس بينهما فرقٌ إلّا في بناء فعله. فالنائب عن الفاعل في رأي المخزومي فاعلٌ أيضاً، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبساً، وهو فاعل لغوياً يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل. وهو فاعل من النوع الثاني الذي قام بالفعل وتلبّس به ولم يفعله. ومن هنا، ذهب المخزومي إلى أن الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان:

أ. الفاعل الذي يفعل الفعل عن إرادة واختيار، كقولنا: سافر خالد.

ب. الفاعل الذي يتلبس بالفعل تلبساً، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار، كقولنا: انكسر الزجاج، وكسر الزجاج.

فأطلق المخزومي على ما سمّاه النحاةً بالفعل المبني للمعلوم "فعل الفاعل المختار"، وعلى الفعل الذي سمّوه مبنيّاً للمجهول "فعل الفاعل الذي لا اختيار له"^{٢١}.

٤. تقسيم الجملة: قسّم النحاة القدماء الجمل العربية إلى قسمين؛ الجملة الاسمية والجملة الفعلية. ثم أضاف ابن هشام قسمًا ثالثاً، وهو ما سمّاه بالجملة الظرفية، وهي الجملة المصدّرة بظرفٍ أو مجرورٍ، نحو: أعندك زيدٌ؟ وأبي الدار زيدٌ؟ إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المَحْدُوف ولا مُبْتَدَأً مَخْبِراً عَنْهُ بهما^{٢٢}. إذن، الجملة الظرفية عند ابن هشام تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرف إسنادٍ، وأن يتقدم على المسند إليه، وأن يعتمد على شيءٍ كالاستفهام والنفي وغيرهما. إلّا أن المخزومي يرى أنه لا حاجة إلى تكثير أقسام الجملة، بل الجملة الظرفية التي عدها ابن هشام يمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية إن كان الظرف معتمداً مثل (أعندك زيدٌ؟). وأما إن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسمية مثل (عندك زيدٌ). ثم لا يعدّ المخزومي

^{٢٠} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٣٩-٤٤.

^{٢١} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٤٦-٤٧.

^{٢٢} ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ١٩٨٥، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، ط ٦، دمشق: دار الفكر، ص ٤٩٢.

تعبير النداء جملةً إسنادية كما قرره النحاة القدماء وابن هشام، وجملة غير إسنادية عند عبد الرحمن أيوب^{٢٣}، بل هو في رأيه مُركَّب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة. وذلك ليس إلا لعدم لجوئه إلى عملية التقدير والتأويل إذ لا صلة له بالدرس النحوي.

٥. معاني الإعراب:

- الضمة: يذهب المخزومي إلى أنّ الضمة علم الإسناد كما ذهب إليه إبراهيم مصطفى. وهي تدل على أنّ الكلمة مسند إليه أو تابع له، وتدلل على تحقُّق النسبة بين المسند إليه والمسند. وليس في العربية من علمٍ للإسناد غير الضمة. أما الواو في الأسماء الخمسة أو الواو في المذكر السالم فليست بعلامة مستقلة، وإنما هي ضمة ممتولة. والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحالٍ إلى العامل، وليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربيّة في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية.
- الخفض: الخفض علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضافٌ إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغويّ صحيحٌ مسندٌ إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أي الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة وجد الخفض.
- الفتحة: الفتحة ليست علماً لشيءٍ خاصٍ وليست أثراً لعاملٍ نحويّ كما زعمه النحاة البصريون خاصة، بل هي علم كون الكلمة خارجةً عن نطاق "الإسناد" أو "الإضافة". والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفة سبيلاً، وهو رأي الخليل في كثيرٍ من المنصوبات^{٢٤}.

ويلحظ مما سبق، رأي المخزومي في معاني الإعراب لم يختلف اثنان عما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو.

خاتمة

يمكن أن نستخلص من كل ما تقدّم أنّ التجديد في النحو العربيّ عند المخزومي ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنه عرضٌ جديدٌ لموضوعات النحو تيسيراً للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، عن طريق إصلاح شاملٍ لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل، بتحقيق هاتين الخطوتين، هما: تخليص

^{٢٣} عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربيّ، ج ١، ص ١٢٩ نقلاً عن مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٥٣-٥٤.

^{٢٤} مهدي المخزومي، ١٩٦٤، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، بيروت: المكتبة العصرية، ص ٧٠، ٧٦، ٨١.

الدرس النحويّ من المنهج الفلسفيّ المنطقيّ العقليّ بالاتكاء على المنهج الوصفيّ، ثانياً: تحديد موضوع الدرس النحويّ، وهو يقع في أمرين: الجملة من حيث تأليفها ونظامها وطبيعتها وأجزاؤها وما يطرأ عليها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار. ثم، ما يعرض للجملة من معانٍ عامةٍ تُؤدّبها أدوات التعبير كالتركيب وأدواته، والنفي وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامة. ولذا، تبلورت مظاهر التجديد عند المخزومي في خمسة نقاط رئيسية، وهي: تعريف الجملة بأنها في أقصر صورها هي أقل قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، وإن كانت لا تحتوي العناصر المطلوبة كلّها (المسند، المسند إليه، الإسناد). وكذلك معيار تحديد نوع الجملة مرده إلى طبيعة المسند، لا إلى نوع الكلمة التي بدئ بها، بحيث إذا كان المسند اسماً فهي جملة اسمية، وإذا كان فعلاً فهي جملة فعلية سواء أكان الفعل مؤخراً أم مقدماً على المسند إليه. والجملة يمكن تقسيمها مع تعدد صورها إلى نوعين فقط: اسمية وفعلية، فلا حاجة إلى تكثير أقسام الجملة. ثم بالنسبة إلى الجملة الفعلية، ليس ثمة فرق بين الفاعل ونائب الفاعل؛ إذ يرى المخزومي إلى أنّ الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان: الفاعل الذي يفعل الفعل عن إرادة واختيار، كقولنا: سافر خالد. فيطلق عليه فعل الفاعل المختار بدلاً من الفعل المبني للمعلوم، ثانياً: الفاعل الذي يتلبس بالفعل تلبساً، وليس له في الفعل إرادة ولا اختيار، كقولنا: انكسر الزجاج، وكسر الزجاج. ويسمى هذا النوع من الفعل بفعل الفاعل الذي لا اختيار له في مقابل مصطلح الفعل المبني للمجهول. أما بالنسبة إلى معاني علامات الإعراب فهو لم يختلف عما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة مجرد حركة خفيفة مستحبة عند العرب وليست دالة على معنى نحويّ ما.

اقتصرت نتائج هذا البحث على لبّ أفكار تجديدية للنحو العربيّ عند مهدي المخزومي، فيقترح لدراسات مستقبلية أن تجري مقارنة بينه وبين الدارسين الآخرين الذين قدموا كذلك فكرة التجديد في النحو العربي، من أمثال إبراهيم السامرائي، وعبد المتعال الصعيدي، وأحمد عبد الستار الجوارى، ومحمود السعران، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب. ويقترح كذلك في مجال تعليم النحو العربيّ أن تستفاد مؤلفات المخزومي النحوية التجديدية في عرض القواعد العربيّة لأبنائها والناطقين بغيرها حتى يتسنى لهم الإلمام بها وتطبيقها كتابةً ومحادثةً.

المراجع

- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد. ١٩٨٢. الرد على النحاة. القاهرة: دار المعارف.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. ١٩٨٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دمشق: دار الفكر، ط ٦.
- أحمد الصلاحي الزهراني. ٢٠٠٢. اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين: دراسة وتقويم. رسالة ماجستير في اللغة والنحو والصرف، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى.
- أحمد مختار عمر. ١٩٦٧. دعوات الإصلاح للنحو العربي. مجلة الأزهر، ٥، ٣٩، ص ٥١٦.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. ١٩٩٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لقاهرة: مكتبة الخانجي، ج ٩.

تقوى محمد حجر سبيل. ٢٠١١. تحديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجاً) دراسة تحليلية نقدية. رسالة الدكتوراه في النحو، إشراف محمد صالح حسين ومبارك حسين نجم الدين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

خالد عبد الكريم بسندي. ٢٠٠٨. محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية). مجلة الخطاب الثقافي، جمعية اللهجات والتراث الشعبي في جامعة الملك سعود بالرياض، العدد ٣، ص: ٥٧-٨٤.

الرشودي، عبد الحميد، ٢٠١٩. الدكتور مهدي المخزومي وجهوده في الدراسات النحوية واللغوية. <https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=21513> (تاريخ تصفح الموقع ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣).

صادق فوزي دباس. ٢٠٠٨. جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد ١-٢، المجلد ٧، ص: ٨٦-١٠١.

العيني، بدر الدين محمود. ٢٠١٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. القاهرة: دار السلام، ج ٢.

فالح العجمي. ٢٠٠٤. تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام "الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم". مؤتمر علم اللغة الثاني، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم. ص ٥٨٨.

محمد بن محمد حسن شُرَّاب. ٢٠٠٧. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري». بيروت: مؤسسة الرسالة، ج ٢.

محمد حسين الصغير. ١٩٩٠. نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوارى. بغداد: مطبعة المجمع العراقي. مهدي المخزومي. ١٩٦٤. في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت: المكتبة العصرية.

مهدي المخزومي. ٢٠٠٢. قضايا نحوية. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

موسلينغ، محمد نيزوان. ٢٠٢٢. التجديد في النحو العربي بين المصطلحات والمفاهيم في ضوء ثنائيات النقل والعقل. وقائع إلكترونية لمؤتمر دولي للإسلام والعلوم ٢٠٢٢. ص ٧٢٥-٧٣٢.

هدي المخزومي. ١٩٦٦. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. الرياض: مصطفى البابي الحلبي.

يوسف محمود شاهين. ١٩٨٩. محاولات التجديد في النحو اتجاهات وتفسيرات ونتائج. رسالة ماجستير، إشراف الدكتور محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك.

REFERENCES

Book

- Ahmad Mukhtar Omar. 1967. *Du'at al-Islah li al-Nahw al-Arabi*. Majallat Al-Azhar, 5(39): 516.
- al-'Ayniyy, Badr al-Din Mahmud. 2010. *Al-Maqasid Al-Nahwiyyah fi Sharh Shawahid Sharh Al-Alfiyyah*. Cairo: Dar Al-Salam, Vol. 2.
- al-Baghdadiyy, 'Abd al-Qadir Ibn 'Umar. 1997. *Khazinat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-'Arab*. Cairo: Maktabat Al-Khanji, Vol. 9.
- Falih al-'Ajamiyy. 2004. *Tatwir Muqarrarat al-Lughah al-'Arabiyyah fi al-Ta'lim al-'Am "Al-Raghbah fi Al-Islah wa Al-'Ajz Al-Daim"*. Mu'tamar 'Ilm al-Lughah al-Thaniyy, Cairo: Jami'ah al-Qahirah, Kutub Dar al-'Ulum, 588.
- Ibn Hisham, 'Abdullah Ibn Yusuf. 1985. *Mughniyy al-Labib 'An Kutub al-'Arab*. Damascus: Dar Al-Fikr, 6th Ed.
- Ibn Mada' al-Qurtubiyy, Ahmad Ibn 'Abd al-Rahman Ibn Muhammad. 1982. *Al-Radd 'Ala al-Nahat*. Cairo: Dar al-Ma'arif.
- Mahdiyy al-Makhzumiyy. 1964. *Fi al-Nahw al-'Arabiyy Naqd wa Tawjih*. Bayrut: al-Maktabah al-'Asriyyah.
- Mahdiyy al-Makhzumiyy. 1966. *Fi al-Nahw al-'Arabiyy Qawa'id wa Tatbiq 'ala al-Manhaj al-'Ilmiyy al-Hadith*. Riyad: Mustafa al-Babiyy al-Halabiyy.
- Mahdiyy al-Makhzumiyy. 2002. *Qadaya Nahwiyyah*. Abu Dhabi: al-Majma' al-Thaqafiyy.
- Muhammad Husayn al-Saghir. 1990. *Nahw al-Tajdid fi Dirasat al-Duktur al-Jawari*. Baghdad: Matba'at al-Majma' al-'Iraqiyy.
- Muhammad ibn Muhammad Hassan Shurrab. 2007. *Sharh al-Shawahid al-Shi'riyyah fi Umat al-Kutub al-Nahwiyyah "Li Arba'ah Alaf Shahid Shi'riyy"*, Bayrut: Mu'assasat al-Risalah, Vol. 2.

Journal

- al-Faqih, Ahmad Hasan Ahmad. 2017. *Tasmim al-Baḥth al-Naw'ī fī al-Majāl al-Tarbawī ma'a al-Tarkiz 'ala Buḥūth Ta'lim al-Lughah*. Majallah al-Dawliyyah li al-Dirāsāt al-Nafsiyyah, Vol. 3.
- Khalid Abdul Karim Basindi. 2008. *Muhawalat al-Tajdid wa al-Taysir fi al-Nahw al-'Arabiyy (al-Mustalah wa al-Manhaj: Naqd wa Ru'ya)*. Majallat al-Khitab al-Thaqafiyy, Jami'ah Allahjat wa al-Turath al-Sha'bi fi Jami'at al-Malik Sa'ud bi al-Riyad, 3, 57-84.
- Musling, Mohd Nizwan. 2022. *al-Tajdid fi al-Nahw al-'Arabiyy Bayn al-Mustalahat wa al-Mafahim fi Daw'i Thaniyyat al-Naql wa al-'Aql*. Waqai' Iliktruniyyah li Mu'tamar Dawliyy li al-Islam wa al-'Ulum, 725-732.
- Sadiq Fawzi Dabbas. 2008. *Juhud 'Ulama' al-'Arabiyyah fi Taysir al-Nahw wa Tajdidih*. Majallah al-Qadisiyyah fi al-Adab wa al-ulum al-Tarbiyah, 1-2, (7), 86-101.

Thesis

- Ahmad al-Salahiyy al-Zahraniyy. 2002. *Ijtihadat Tajdid al-Nahw 'Ind al-Muhaddithin: Dirasah wa Taqyim*. Risalah Majister fi al-Lughah wa al-Nahw wa al-Sarf. Ishraf Sulayman ibn Ibrahim al-Ayid, Jami'ah Umm Al-Qura.
- Hussin, M., Almaliki, K. N. & Pa, M.T. 2023. أسباب الاحتمالات الإعرابية في تفسير البيضاوي: سورتى البقرة: عوامل أنموذجاً: *Factors of Syntactic Possibilities in al-Baidāwi's Exegesis: The Chapters of al-Baqarah and Āli 'Imrān as Examples*. 'Abqari Journal. 29, (1), 14-38. DOI:https://doi.org/10.33102/abqari.vol29no1.530.
- Taqwa Muhammad Hajjar Sabil. 2011. *Tajdid al-Nahw al-'Arabiyy wa Taysiruh (Shawqi Dhaif Namudhajan) Dirasah Tahliliyyah Naqdiyyah*. Risalah al-Dukturah fi al-Nahw, Ishraf Muhammad Saleh Husayn wa Mubarak Husayn Najm Al-Din, Jami'ah al-Sudan li al-'Ulum wa al-Tiknulujiyyah.
- Yusuf Mahmud Shahin. 1989. *Muhawalat al-Tajdid fi al-Nahw Ittijahat wa Tafsiran wa Nata'ij*. Risalah Majister, Ishraf al-Duktur Mahiyy al-Din Ramadan, Jami'ah al-Yarmuk.

Website

al-Rashdiyy, 'Abd al-Hamid. 2019. al-Duktur Mahdiyy al-Makhzumiyy wa Juhuduh fi al-Dirasat al-Nahwiyyah wa al-Lughawiyyah. <https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=21513>] (accessed on November 21, 2023).

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.